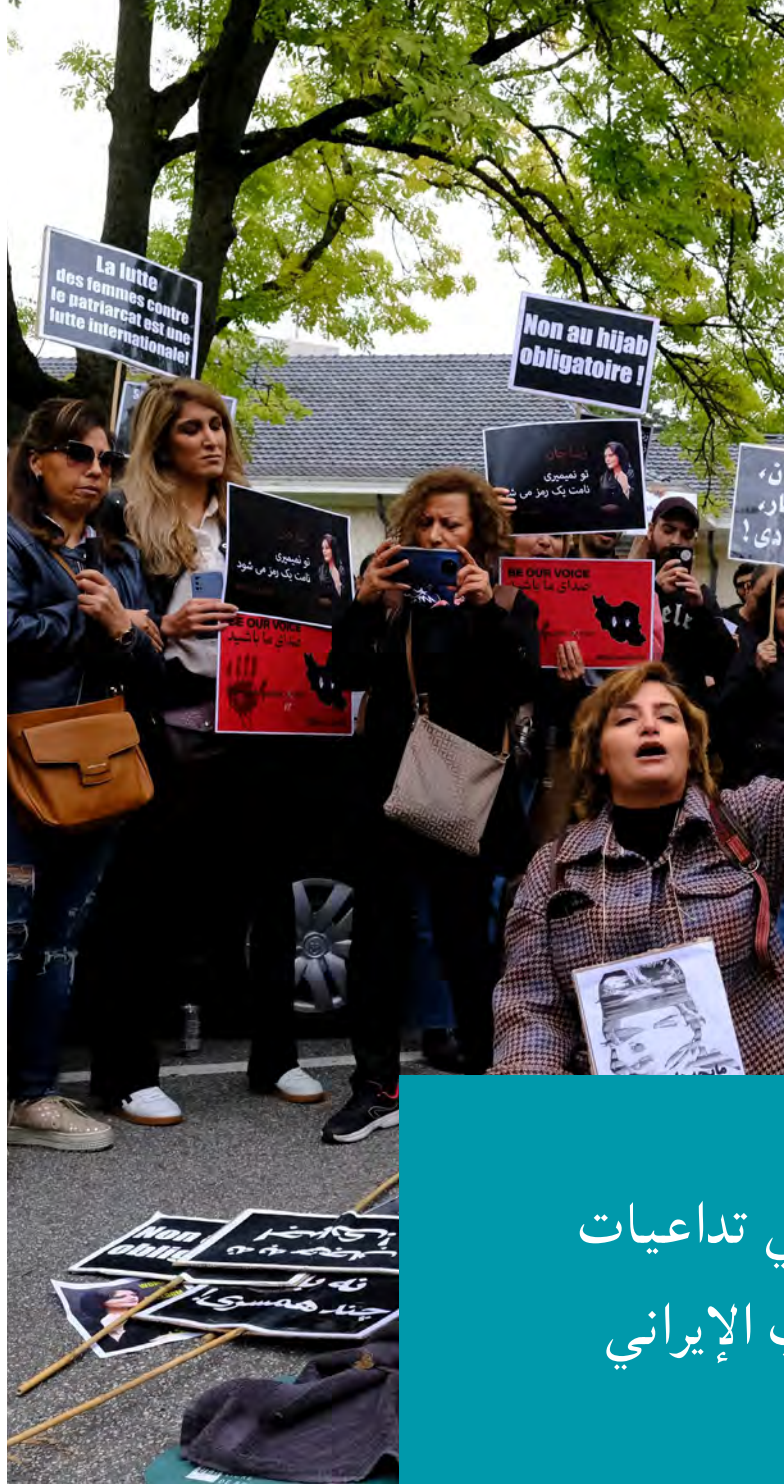




مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع



قراءة مستقبلية في تداعيات احتجاجات الشعب الإيراني

من إعداد يوسف كامل خطاب
باحث بمركز الخليج للأبحاث (المملكة العربية السعودية)

تشهد إيران — منذ ١٦ سبتمبر ٢٠٢٢م — احتجاجًا شعبيًا متصاعدًا، بسبب مقتل المواطنة الإيرانية الشابة (مهسا أميني)، متأثرة بإصابتها من قبل (شرطة الأخلاق) التابعة للنظام، بعد ثلاثة أيام من توقيفها في طهران بتهمة خرقها لقانون "الحجاب والعفة". وقد واجه النظام الاحتجاج بأساليب عديدة، من أبرزها استخدام العنف ضد المحتجين، ما أدى إلى سقوط مئات القتلى والمصابين، فضلًا عن سجن الآلاف.

ويلقى هذا الاحتجاج زخمًا إعلاميًا كبيرًا، واستنكارًا دوليًا واسعًا، بالرغم من أنه ليس الأول في إيران، بل سبقه احتجاجات كثيرة بدأت منذ الثورة الخمينية عام ١٩٧٩م، وتتابعت على مدى العقود الماضية؛ كما أنه لن يكون الأخير — فيما يبدو — ما دام نظام الحكم قائمًا على نظرية ولاية الفقيه، التي يرفضها قطاع كبير من الشعب. وتقدم هذه الورقة قراءة مستقبلية لمآل الاحتجاج الحالي، في ضوء الاحتجاجات السابقة التي شهدتها إيران.

تاريخ الاحتجاجات الشعبية في إيران:

بدأت الاحتجاجات الشعبية في إيران منذ نجاح الثورة الخمينية في الاستيلاء على الحكم؛ واستمرت تتابعها منذ ذلك الحين على النحو التالي:
أول احتجاج على ولاية الفقيه:

اندلع أول احتجاج عندما أعلن الخميني عن نظرية (ولاية الفقيه)، التي استمد منها القداية والسلطة المطلقة، باعتباره مفوضًا عن الإمام الغائب المعين من الله ورسوله!! عارضته فئات كثيرة من الشعب — وبخاصة طلاب الجامعات والمهتمين بالشأن السياسي من التيار الوطني والتيار الليبرالي والتيار اليساري — رافضة الحكم الديني (الثيوقراطي)، وطالبت بإقامة دولة مدنية حديثة.

ورد (الخميني) على المحتجين بتوجيه أوامره الصريحة للحرس الثوري بقتل المحتجين، وتغطية على جرمته كلف قاضيًا من أعيانه — يدعى: (آية الله صادق خلخالي) — بمحاكمتهم؛ فقضت محاكمه (الصوربة) بالإعدام الفوري لما يقرب من (٤٠) ألف شخص، وسجن أكثر من (٢٥) ألفًا؛ ومصادرة أموال ما يقارب (٤٥) ألفًا؛ مما أدى إلى توقف الاحتجاجات آنذاك.

احتجاج طلاب الجامعات ١٩٩٩م:

عادت الاحتجاجات إلى الظهور بعد وفاة (الخميني) وتولي (خامنئي) لمنصب المرشد؛ حيث أدرك الشعب أن (ولاية الفقيه) لن تنتهي بموت الأول، وإنما ستتمتع لعقود قادمة؛ فخرج طلاب الجامعات يعلنون رفضهم للنظام ونظريته ومنظومته الحاكمة باسم الدين. وبلغ الاحتجاج ذروته خلال الفترة من ٩ — ١٤ يونيو عام ١٩٩٩م، حيث قُدر عدد المشاركين فيه من طلاب جامعة طهران وحدها حينذاك بما يقارب مليون ونصف المليون طالب. وقوبل حينها بالقمع من قِبَل النظام.

الثورة الخضراء/ ثورة التويتر ٢٠٠٩م:

انطلقت عام ٢٠٠٩م، كرد فعل شعبي على تزوير السلطات نتائج الانتخابات لصالح الرئيس الأسبق (محمود أحمددي نجاد) المدعوم من المرشد (خامنئي)، واستمرت لمدة عام، ما جعلها أكبر أزمة داخلية منذ نجاح ثورة الخميني؛ حيث شارك فيها ملايين المواطنين، وترددت فيها شعارات معادية للنظام، وعرفت حينها بـ (الحركة/ الثورة الخضراء)، لرفع المحتجين رايات خضراء، وتلوين أكفهم ورباطات أعناقهم وأساور

سواعدهم باللون الأخضر؛ كما أطلق عليها أيضًا (ثورة التويتر) حيث كان الوسيلة الأبرز في التحريض عليها. وقد قتل فيها عشرات المواطنين وسجن المئات، ووضع زعماءها تحت الإقامة ١١٢ شهرًا دون محاكمة.

احتجاجات عام ٢٠١٦م:

استمرت الاحتجاجات الشعبية، وتزايد عددها بصورة ملفتة، رغم ما قوبلت به من قسوة وعنف وتكليف، حيث بلغ عدد الاحتجاجات الشعبية، التي تمت متابعتها ورصدها خلال العام ١٤٣٨هـ/ ٢٠١٦م (١١) ألف احتجاج.

الثورة لوقف الحروب الخارجية ٢٠١٧ — ٢٠١٨م:

في يوم ٢٨ ديسمبر ٢٠١٧م اندلعت الاحتجاجات في أنحاء الجمهورية، واستمرت على مدى الأسابيع الأولى من عام ٢٠١٨م، وفيها طالب المحتجون بوقف هدر ثروات البلاد على الحروب الخارجية، وإنفاقها في الداخل على التعليم، والصحة، والبنية التحتية، التي بلغت أسوأ مستوياتها منذ استيلاء الخمينيين على السلطة؛ كما طالبوا بإطلاق الحريات، وإصلاح الأحوال الاقتصادية المتردية. وتمكن النظام من قمعها في الثالث الأخير من شهر يناير ٢٠١٨م.

ثورة البنزين عام ٢٠١٩م:

في خضم الأزمة الاقتصادية عام ٢٠١٩م، ارتفعت أسعار البنزين، فاندلعت الاحتجاجات من جديد، وشملت حوالي مئة مدينة إيرانية، ردد فيها المحتجون شعارات مناهضة للنظام، وتخللتها مواجهات مع قوات الأمن. وتعرضت لقمع شديد، أدى إلى قتل (٢٣٠) مواطنًا — حسب التصريحات الإيرانية الرسمية — وأكثر من (٣٠٠) حسب منظمة العفو الدولية.

ثورة العطش عام ٢٠٢١م:

في ١٥ يوليو ٢٠٢١م، تجددت الاحتجاجات في مدن عديدة في خوزستان جنوب غرب إيران، بسبب الجفاف الذي ضرب المحافظة، مما أدى إلى انقطاع المياه شهوريًا، دون تدخل الدولة للحل. وأسفر الاحتجاج عن قتل بعض المحتجين.

وفي ١٩ نوفمبر من العام نفسه (٢٠٢١م) تجمع الآلاف في أصفهان احتجاجًا على توقف جريان نهر رئيسي في المدينة. وفي ٢٦ من الشهر نفسه تجددت الاحتجاجات، وتم خلالها مواجهات بين الشرطة ومتظاهرين أحرقوا ممتلكات عامة.

الاحتجاج الشعبي الحالي (ثورة الحجاب)

عُرِفَت الاحتجاجات الشعبية الحالية إعلاميًا بـ: (ثورة الحجاب)، حيث كان عدم ارتداء الحجاب السبب في توقيف المواطنة (مهسا أميني) لمدة ثلاثة أيام؛ ثم الإعلان، عن موتها — وفقًا لتصريحات النظام — أو مقتلها — وفقًا لتصريحات أسرته — ففجر الحادث ثورة من الغضب بين أبناء الشعب، لم تنطفئ نيرانها حتى الآن.

أسبابه:

على الرغم من أن موت / مقتل (مهسا أميني) يُعدُّ السبب الظاهر لاحتجاجات الشعب الحالية، إلا أن هنالك أسباب أخرى تكمن وراء الاحتجاجات، ومنها:



عن موقع (ميدل إيست).

موقف النظام منه:

واجه النظام الاحتجاجات بمجموعة من الإجراءات، تمثلت في:

- محاولة احتواء المحتجين عبر الإعلان عن فتح تحقيق في مقتل الطالبة؛ وإطلاق الوعود بتحسين الأحوال المعيشية والاجتماعية. إلا أن المحاولات فشلت، وخصوصاً عندما أسفر التحقيق عن تبرئة الشرطة من مقتل أميني، مما زاد المشهد تأزماً.
- إدانة المظاهرات والتصدي الأمني لها، حيث دعا الرئيس (إبراهيم رئيسي) السلطات إلى "التعامل بحزم مع المخلين بالأمن العام واستقرار البلاد"، وشدد رئيس السلطة القضائية (غلام حسين محسنی إجنی) على "ضرورة التعامل بدون أي تساهل" مع المحرضين على "أعمال الشغب"؛ فضلاً عن استخدام القوة العاشمة ضد المحتجين، ما أدى إلى قتل المئات وسجن الآلاف منهم.
- الاستعانة بالجماعات والمليشيات التابعة للنظام خارج إيران (حزب الله، ومليشيات العراق وسوريا، ومليشيات "الزینبیون والفاطميون" من أفغانستان)، لدعم الحرس الثوري والباسيج في التصدي للاحتجاجات، حيث أكد العديد من المحتجين أن عناصر ممن يتصدون لهم ليسوا إيرانيين ولا يتكلمون اللغة الفارسية.
- فرض قيود صارمة على استخدام الانترنت، مع وقف خدمتي واتساب وانستجرام، لحجب الاستفادة منهما من قبل المحتجين، ومنع وصول صور قمعهم إلى العالم الخارجي.
- تشويه الاحتجاجات عبر الربط بينها وبين العمليات الإرهابية، حيث حرص معظم مسؤولي النظام على الربط بين حادث الهجوم المسلح على ضريح الإمام أحمد ابن الإمام موسى الكاظم في مدينة شيراز، في ٢٦ أكتوبر ٢٠٢٢م - الذي أعلن تنظيم (داعش) مسؤوليته عنه - وبين الاحتجاجات الحالية؛ حيث عقب الرئيس الإيراني على الحادث بقوله: إن "الاحتجاجات الحالية تمهد المجال أمام تنفيذ مزيد من العمليات الإرهابية"، وأن "العدو ينوي إعاقة تقدم البلاد عبر أعمال الشغب هذه التي تمهد الطريق أمام أعمال إرهابية".
- الادعاء بوقوف قوى خارجية معادية للنظام خلف الأحداث، فقد صرح المرشد (علي خامنئي) بأن الاحتجاجات كان "مخططاً لها مسبقاً"، واتهم أميركا وإسرائيل بالوقوف خلفها. كما اتهم وزير الخارجية (حسين أمير عبد

• تبرم ونفور فئات كثيرة من الشعب - وخصوصاً فئة الشباب - من الحكم الديني ومؤيديه من المعتمدين (التقليديين والمحافظين)، وهو ما عكسته بعض الفيديوهات المنتشرة على وسائل التواصل لمحتجين يدمرون صورة (الخميني)، وآخرين يتعرضون للمعممين في الشوارع ويسقطوا العمام من على رؤوسهم، ويتهمونهم بأنهم سبب ما تعانيه البلاد من بطالة وكساد وتأخر وقمع للحريات.

• سوء الأحوال الاقتصادية والاجتماعية (الغلاء/ البطالة/ الفقر/ الفساد)؛ ورغم تحقيق الناتج المحلي لنمو قدره (٥,٩%) في العام المالي ٢٠٢١-٢٠٢٢م؛ إلا أن هذا النمو الناتج عن عائدات النفط، لم يحل المشاكل المشار إليها، بل ارتفع مستوى البطالة والفقر؛ فوفقاً لتقرير نشرته صحيفة: (عالم الصناعة الإيرانية) (جهان صنعت)، بلغت نسبة المواطنين الذين يعيشون تحت خط الفقر حوالي ٦٠٪. وارتفع معدل التضخم حوالي (٤٠٪)، نتيجة انخفاض قيمة الريال الإيراني إلى أدنى مستوياته التاريخية.

تطوره:

- فور الإعلان عن مقتل (مهسا أميني) شهدت الأحداث تصاعداً سريعاً جاء على النحو التالي:
- انتشار المحتجين ليلاً ونهاراً في أنحاء البلاد، مرددين شعار (الموت للديكتاتور)، مع تزايد أعدادهم، واتساع نطاق تواجدهم، الذي شمل (٢١٤) مدينة؛ وارتفع نسبة المؤيدين إلى ٦٥ ٪ من الشعب الإيراني، وفقاً لنتائج استطلاع رأي أعلنه رئيس الهيئة التمثيلية للمرشد الإيراني في الجامعات (مصطفى رستمي).
- إعلان بعض النساء والفتيات عن رفضهن لقوانين الدولة الرسمية وسلطتها الدينية، التي تقيد حريتهن في اللباس وغيره، عبر خلعهن للحجاب وحرقه، ونشر الفيديوهات التي تصور ذلك على وسائل التواصل، لتشجيع الأخريات عليه.
- تحدي المحتجين لقوات الأمن، والدخول معها في اشتباكات مستخدمين الحجارة والمولتوف، تأكيداً على عدم خوفهم، وعزمهم على الاستمرار في الاحتجاج، رغم محاولات إخماده.

عقوبات المسؤولين عن قمع الاحتجاجات. فيما تدرس برلين وبروكسل مدى إمكانية إدراج «الحرس الثوري» على لائحة الإرهاب الأوروبي، لصلوعه في قمع وقتل المحتجين.

وتخص هذه العقوبات ملف حقوق الإنسان، ولا دخل لها ببرنامج إيران النووي ولا الدعم العسكري الذي تقدمه طهران لموسكو.

• تحذير منظمة العفو الدولية النظام الإيراني من "خطر إراقة مزيد من الدماء وسط حجب متعمد للإنترنت"، داعمةً تحذيرها بأنها جمعت أدلة من (٢٠) مدينة إيرانية تكشف عن إطلاق قوات الأمن الرصاص — بشكل غير قانوني ومتكرر — على المحتجين، مما أدى إلى مقتل أعداد كبيرة، من بينهم أطفال.

• دعم الولايات المتحدة للمحتجين، حيث أصدر الرئيس (جو بايدن) تصريحات مؤيدة لهم، منها: إن "الولايات المتحدة تقف إلى جانب الإيرانيات وكل المواطنين الإيرانيين الذين شكلت شجاعتهم مصدر إلهام للعالم أجمع"؛ وقوله: إن "الولايات المتحدة ستفرض عقوبات إضافية على مرتكبي أعمال العنف ضد المتظاهرين السلميين، وسنواصل محاسبة المسؤولين الإيرانيين، وندعم حقوق الإيرانيين في التظاهر بحرية". وكرر المبعوث الأمريكي الخاص لشؤون إيران (روبرت مالي) تصريحات (بايدن) "بأن الجانب الذي تدعمه الولايات المتحدة خلال الاحتجاجات الواسعة هو: المحتجون".

• تخفيف قيود تصدير التكنولوجيا المفروضة على إيران، لإيصال المزيد من الأدوات التكنولوجية للشعب الإيراني ليسهل اتصاله بشبكة الإنترنت. وهو ما أشار إليه وزير الخارجية الأمريكي (أنتوني بلينكن) بالقول: إن التدابير الجديدة "تساعد في التصدي لجهود الحكومة الإيرانية وراقبتها على مواطنيها".

• انتشار المظاهرات المناهضة للنظام الإيراني وبطشه في العديد من مدن العالم، ومنها: كندا، والولايات المتحدة، وتشيلي، وفرنسا، وبلجيكا، وهولندا، والعراق.



عن موقع (ميندل إيست).



استغل النظام الإيراني العقوبات للترويج لنفسه خارج إيران بأنه نظام قوي وقادر على التصدي لكبرى دول العالم؛ كما اتخذ منه وسيلة للتقرب من الأنظمة المعادية للولايات المتحدة، كروسيا والصين وتوطيد علاقته بهما.



الليهان) أميركا بـ "التدخل في الشؤون الإيرانية ودعم المشاغبين في شكل استفزازي". فيما وسع القائد العام للحرس الثوري الإيراني (اللواء حسين سلامي) دائرة الاتهام لتشمل أربع دول، هي: أميركا، وبريطانيا، وإسرائيل، والسعودية.

• تنظيم مظاهرات منددة بالاحتجاجات ومؤيدة للنظام، للتأكيد على أن هناك قاعدة شعبية داعمة له؛ فقد رفع المؤيدون شعار: "نحن مطيعون أمر قائدنا"، في إشارة إلى الالتزام بما يقتضيه قانون "الحجاب والعفة"، الذي أثار جدلاً داخلياً حاداً، عندما وقعه الرئيس (إبراهيم رئيسي) — في ١٥ أغسطس الماضي — وقبل أن يكون السبب الرئيس للاحتجاجات الحالية.

• توجيه رسائل إلى الخارج بأن لدى النظام مؤيديه المدافعين عنه ضد المحتجين ومن يدعمهم من الخارج، وهو ما اتضح من كتابة الشعارات المؤيدة للنظام باللغة الإنجليزية مع اللغة الفارسية.

الموقف الدولي منه:

حظي الاحتجاج الشعبي الإيراني — بعد أربعين يوماً من اندلاعه — بتعاطف وتأييد ودعم دولي مكثف، وغير مسبوق، تمثل في:

• التنديد بمواقف النظام تجاه المحتجين، حيث ندد مسؤول العلاقات الخارجية في الاتحاد الأوروبي (جوزيف بوريل) بتقييد السلطات للإنترنت، وتعطيل منصات الرسائل السريعة، باعتباره "انتهاكاً فاضحاً لحرية التعبير". ورأى أن الاستخدام "غير المتكافئ والمعمم" للقوة في حق المتظاهرين في إيران "مرفوض وغير مبرر". كما نددت وزيرة الخارجية الفرنسية بالنظام، وأعلنت إقرار فرنسا بحق الشعب الإيراني المشروع في الدفاع عن نفسه ضد جرائمه.

• فرض عقوبات — بحظر تأثيرات الاتحاد الأوروبي وتجميد الأصول — ضد مسؤولين إيرانيين لمشاركتهم في قمع الاحتجاجات. وشملت القائمة (١١) مسؤولاً، منهم وزير الإعلام (عيسى زارع بور) وقيادات في شرطة الأخلاق. واتبعت القائمة بأخرى، قدمتها ألمانيا إلى الاتحاد الأوروبي — يوم ٢ نوفمبر ٢٠٢٢م — تضم ٣١ اسماً وكياناً — منها مؤسسات أمنية — لإضافتها إلى لائحة



السيناريوهات المحتملة

ويمكن - في ضوء ما سبق - طرح عدد من السيناريوهات المحتملة لما قد يؤول إليه الاحتجاج الحالي، وهي:

السيناريو الأول: استجابة النظام للموقف الراهن من خلال اعترافه بالسلبات التي تؤدي إلى الاحتجاجات بعامه، والاحتجاج الأخير بخاصة، ومعالجة دوافعها الحقيقية، والعمل على عدم تجديدها مرة أخرى؛ أو إجراء استفتاء لتغيير الجمهورية الإسلامية وإنشاء جمهورية علمانية - كما يقترح البعض لحل الأزمة - وهو سيناريو مستبعد لعدد اعتبارات منها:

- أن اعتراف النظام بما يطرحه المحتجون من سلبيات، أو القبول بالاستفتاء، يعني تقويض أعمدة نظرية ولاية الفقيه، بما يترتب عليها من سلطات وصلاحيات تشريعية وتنفيذية مطلقة، لا يستطيع النظام البقاء أو الاستمرار بدونها.

- أن معالجة الدوافع - وخصوصًا ما يتعلق منها بالجانب الاقتصادي - يتطلب رفع العقوبات الأمريكية والدولية المفروضة على إيران؛ وهو ما يوجب على النظام وقف أنشطته النووية، والكف عن محاولات التمدد وبسط النفوذ في الدول المجاورة عبر الميليشيات الإرهابية التي يكونها ويدربها ويمولها ويستغلها لتنفيذ سياساته وتحقيق غاياته، وفتح المجال للحريات؛ وهي أمور تتطلب تغيير الركائز الأساسية للنظام، وخصوصًا ما يتعلق منها بمبدأ (تصدير الثورة) تمهيدًا لظهور الإمام الغائب (المهدي المنتظر)، وفقًا للأيديولوجية الإيرانية.

السيناريو الثاني: ترك الاحتجاج يأخذ مداه إلى أن يملّ المحتجون، ويتأكدوا من عدم جدواه، مع وضع الأمور تحت المراقبة والسيطرة الأمنية، التي لا تخرج بالمشهد عن إطاره إلى حد تهديد بقاء النظام واستمراره في الحكم، دون مواجهات أمنية دامية تعرّض النظام إلى المزيد من الانتقاد الخارجي؛ والمزيد من العقوبات؛ وتوقيق عجلة الإنتاج، مما يفاقم من الوضع الاقتصادي الداخلي.

- استخدام وسائل التواصل لحث الشعوب على دعم المحتجين وتشجيعهم على مواصلة الاحتجاج، عبر تدشين وسم (مهسا أمين)، الذي شارك فيه العديد من الشخصيات البارزة حول العالم، وتجاوزت تغريداته (٤٠) مليون تغريدة.

نتائجه

على الرغم من صعوبة رصد نتائج الاحتجاجات الحالية، نظرًا لعدم توقعها، إلا أن أهم ما تم رصده - حتى كتابة هذه الورقة - يمكن إجماله فيما يلي:

- بلوغ عدد القتلى من المحتجين (٢٨٨)، بينهم (٤٧) طفلًا؛ وسجن ما يزيد عن (١٤,٦٦١) وفق إحصاءات نشرتها منظمة (هوانا الحقوقية) في مطلع شهر نوفمبر ٢٠٢٢م؛ بينما ذكر المتحدث باسم منظمة (مجاهدي خلق) أن عدد القتلى (٥٠٠)، وعدد المعتقلين (٢٥) ألفًا.
- انتشار الاضطراب والتوتر في المدن والقرى الإيرانية، واستنفار القوات الأمنية (الحرس الثوري والباسيج وشرطة الأخلاق، والمليشيات التابعة للنظام من الخارج)، مما يضاعف من حالة الاحتقان الشعبي وتآزم الأوضاع المعيشية.
- انضمام بعض الفئات المعروفة بتحالفها مع النظام للاحتجاج الحالي، كفتنة التجار المعروفة بـ (البازار) - التي عرفت بتحالفها مع النخبة الدينية منذ بداية الثورة الخمينية للحفاظ على مصالحها الاقتصادية - حيث حرص بعضهم على إغلاق محلاتهم، تعبيرًا عن استيائهم من الإجراءات التي يتخذها النظام تجاه المحتجين، الذين سُحح لبعضهم التظاهر في البازار الكبير بالعاصمة طهران، في إشارة إلى تأييدهم من التجار.

- ظهور بوادر انشقاق في موقف النخبة الدينية تجاه الاحتجاجات الحالية ومحاولات تشويبهها، حيث رفض عضو مجلس الخبراء، أمين عام المجلس الأعلى للحوزة العلمية في قم، (آية الله مرتضى مقتدائي)، الربط بين الاحتجاجات وبين الهجوم المسلح على ضريح الإمام، وهي الرواية التي تنبأها مسؤولو النظام، حيث قال في تصريح له: "نحن منزعجون للغاية مما حدث، ونطالب بالتعامل مع مرتكبي هذه الجريمة بحزم. لكن هذا العمل لا يمت بصلة للاحتجاجات".

- ظهور آراء دينية مخالفة لوجوب الحجاب، الذي اعتبر من ثوابت الدولة الدينية، والسياسية - لكون الالتزام به دليل على الالتزام بما تفرضه من قوانين على مواطنيها - فقد رفض المرجع الديني (أسد الله بيات زنجاني) إجبار النساء على الالتزام بشكل الحجاب، وأدخله في مفهومه للآية القرآنية: "لا يُكْرَهُ فِي الدِّينِ" لربطها بحرية العقيدة والمعتقد، خارجًا على المتعارف عليه في المؤسسات الدينية والحوزات العلمية، التي تعدّه "فرضًا وواجبًا دينيًا وإلهيًا"؛ ومنع انتقاد آرائها أو المساس بها. وندد (زنجاني) بكافة "السلوكيات والأحداث" التي كانت وراء مقتل (مهسا أميني)، مؤكدًا أنها "غير مشروعة وغير قانونية"، لأن "القرآن يمنع بوضوح المؤمنين من استخدام القوة لفرض القيم التي يعتبرونها دينية وأخلاقية". كما طالب (حزب اتحاد شعب إيران الإسلامي الإصلاحية) الدولة بإلغاء إلزامية ارتداء الحجاب وإطلاق سراح الموقوفين.

- تكوّن موقف دولي رافض لما يقوم به النظام من قمع للاحتجاجات الحالية، وهو ما لم يكن ملموسًا بشكل واضح في الاحتجاجات السابقة.

وهو سيناريو محتمل في ظل استمرار الاحتجاجات، وكثافة المشاركين فيها، واتساع نطاقها بمرور الوقت؛ إضافة إلى ما اكتسبته من زخم وتأيد ودعم خارجي واسع، واستنكار دولي واضح لممارسات النظام القمعية.

ومما يدعم احتمالية هذا السيناريو أيضًا، خشية النظام من التصادم الدامي بالمحتجين، مما قد يؤدي إلى احتمال حدوث مزيد من التباينات والانقسامات داخل النظام نفسه، وفقًا لما أوردناه فيما سبق.

السيناريو الثالث: أن يلجأ النظام في الفترة القادمة إلى مواجهة الاحتجاج بالمزيد من القمع والبطش والتنكيل بالمحتجين — عبر ميليشيات الحرس الثوري وتوابعه — إلى أن يتمكن من إخماده. وإذا اختار النظام هذا السيناريو، فقد يشعل حربًا خارجية، عبر الاعتداء على إحدى دول الجوار؛ ليشغل الرأي العام العالمي عما يقوم به من إبادة لمعارضيه في الداخل، بحجة تعاونهم مع العدو الخارجي ودعمهم لهم.

وعلى الرغم من أن هذا السيناريو يعد من أفضل السيناريوهات المطروحة، لما يترتب عليه عادة من قتلى ومصائب وسجناء، مما يؤدي إلى المزيد من الغضب والاحتقان الشعبي والنفور من النظام وأتباعه، فضلًا عما قد يؤدي إليه إشعال حرب خارجية من الوقوع بين الاحتجاج الداخلي ورد الدولة المعتدي عليها من الخارج؛ إلا أنه سيكون السيناريو الأقرب للتنفيذ، على الأقل فيما يتعلق بسحق المحتجين، وذلك لاعتبارات عديدة:

أولها: أن النظام أصبح في حالة رفض مجتمعي شبه تام، سواء فيما يتعلق بأيدولوجيته في الحكم (نظرية ولاية الفقيه)، أو في قوانينه التشريعية التي تصادر حقوق الإنسان في الحرية والمساواة والعمل والحياة الكريمة... وغيرها من الحقوق التي لا ينالها إلا رجال الدين ومؤيدي النظام وحماته من الحرس الثوري والباسيج وما يسمى بشرطة الأخلاق ونحوهم.

ثانيها: أن الخبرات السابقة في التعامل مع الاحتجاجات الشعبية، التي يعرفها النظام ويجيدها منذ استيلائه على الحكم عام 1979م، هي استخدام أساليب القمع والعنف، من قتل وسجن وتنكيل بالخصوم



عندما اكتشف الشعب الإيراني، ما كان يتعرض له من خداع وتضليل وغسيل مخ من النظام، أعلن احتجاجه ورفضه لأكاذيب الملالي وأوهامهم، واستغلال الدين لتحقيق مطامعهم وورغباتهم، فبادر النظام إلى قمعه والتنكيل به.

والرافضين والمحتجين، وهذه الخبرات هي التي حققت له الاستمرارية والبقاء في السلطة طيلة العقود الماضية.

ثالثها: أن الاستجابة للمطالب التي يرددتها المحتجون — حاليًا وسابقًا — وهي: إنهاء الحكم بنظرية ولاية الفقيه، وسقوط الدكتاتور (خامنئي)، وإطلاق الحقوق والحريات، والتوقف عن دعم الميليشيات الإرهابية في الخارج... ونحوها؛ تعني العودة إلى ما قبل ثورة الخميني وما ترتب عليها من تحولات جذرية في الداخل الإيراني؛ والتخلي عن كل ما حققه النظام لنفسه ولأتباعه على مدى العقود الماضية من مكاسب مالية واقتصادية وسياسية واجتماعية هائلة على حساب الشعب الإيراني وثرواته الوطنية.

رابعها: أن النظام قد بدأ في الإعداد لهذا السيناريو بالفعل، وهو ما يمكن استنتاجه من اقتراح رئيس النظام الحالي (ابراهيم رئيسي) مضاعفة ميزانية الحرس الثوري الإسلامي؛ ومن تحذيرات رئيس الحرس للمحتجين من استمرار التواجد في الشارع.

الاستنتاج

في ضوء ما طرحناه في هذه الورقة يمكن الوصول إلى استنتاجين هامين: **الأول:** أن الاحتجاج الحالي — حتى لو تمكن النظام من إخماده — لن يكون الأخير في سلسلة الاحتجاجات التي تشهدها إيران منذ وصول الخمينيين إلى السلطة؛ وذلك لأن الأجيال الشابة، والتي تشكل القوة الرئيسة للاحتجاجات، ليسوا من المعاصرين لانقلاب الخميني على نظام الشاة، ولا يشعرون بأن لهم مصالح تذكر في الاصطفا الطوعي خلف نظام الملالي؛ بل كانت حصيلة العقود الماضية بالنسبة لهم، ولغيرهم من فئات الشعب، أرتالاً من الخسائر المتراكمة، التي تتزايد عامًا تلو الآخر، وتحول دون تقدم البلاد وتطورها.

الثاني: أن الشعب الإيراني — وخصوصًا فئة الشباب التي تمثل النسبة الأكبر في المجتمع — أصبح موصولاً ومحيطبه الإقليمي والدولي، عبر وسائل الإعلام العالمي المباشر، ومنها وسائل التواصل الاجتماعي؛ الأمر الذي بصّرهم بسوء أحوالهم، ومكّنهم من قياس واقعهم مقارنة بجيرانهم من دول المنطقة — التي تماثلهم ثروة وثراء — وتنعم شعوبها بالرغد والاستقرار و الازدهار، ويبني قاداتها علاقاتهم بالعالم على التفاهم والتعاون؛ مما يؤكد لهم أن بؤس واقعهم وسوء أحوالهم، يعود إلى نظام الملالي، الذي اتخذ من العداوة والرغبة في الهيمنة وبسط النفوذ نهجًا لسياسته الخارجية، فعرض البلاد للعزلة والعقوبات، وبدد ما لديهم من مصادر وإمكانات، وأسلمهم للبطالة والتضخم والفقر والفساد، ما جعل احتجاجهم انتقامًا تلقائيًا لواقعهم البائس.

إن قراءة مستقبلية فاحصة لما ستؤول إليه الأوضاع في إيران — قياسًا على محصلة السنوات الماضية من تراكم الاحتجاجات؛ وتوقعًا لتفاهم الوضع الحالي الذي يزيد الأوضاع الداخلية تدرجًا؛ وبناءً على الاستنتاجات الأتفنين — تجعلنا نتوقع مستقبلًا أكثر سوءًا وأشد اضطرابًا وتوترًا، إلى أن ينجم الشعب في إسقاط النظام، أو يعتمد النظام على تغيير نهجه.





مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع

www.grc.net